Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-2/156-166 Volume (12), Issue (2), 2022, Pages: 156-166

The Effect of Monetary Policy in the volume of Bank Loans An analytical study of a sample of private banks in Iraq for the period (2006-2019)

Haider thajel jawad*

***Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business.**

ABSTRACT

Monetary policy is an important part of the state's macroeconomic policy because it has an important role in knowing the granting of bank credit and plays an important and effective role in regulating the money supply and controlling monetary liquidity and credit. Through this important role, the monetary authorities represented by the central bank as the highest monetary authority can achieve vital goals. Specific according to priorities decided by the economic problem that the economy suffers from, the research aims to study the nature of monetary policy and its tools used by the monetary authority and the extent of the impact of the central bank on the amount of credit granted by private banks and its functional roles, The research dealt with a main problem which is: Does monetary policy have an impact on the volume of bank credit granted by the selected private banks in Iraq throughout the research period, and the research was based on a basic premise: that monetary policy has an impact on the volume of credit granted by private banks, and this is represented through The inverse relationship between the interest rate and the volume of bank credit granted throughout the research period, and the research has reached many results, the most important of which are still the volume of bank credit granted by private banks is weak, This is as a result of the existence of internal and external determinants when granted, including the harmonization between the bank's desire to achieve profit and liquidity and the required guarantee towards borrowers, as well as the bank's relationship with the public and the monetary authority's policy towards the credit policy of credit-giving banks. The demand for bank credit granted by the private banks in question, As the decrease in the interest rate leads to an increase in the volume of demand for bank credit granted by the bank and vice versa in the event of an increase in the interest rate leads to a decrease in the volume of demand for bank credit granted by the bank, and one of the most important recommendations of the research is the need to use the monetary authority in the state as encouraging tools Its main objective is to increase confidence in the banking system, collect local savings, and avoid home hoarding among the public, which contributes to returning the monetary mass to the banking system.

Key word: monetary policy , banks loans .

Received:28/2/2022
Accepted:28/3/2022
Published:31/6/2022

*Corresponding Author: haidar.thajel@mu.edu.iq

اثر السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية
(دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية في العراق للمدة 2006-2019)

م.م حيدر ثجيل جواد*

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

تعد السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة لما لها دور مهم في معرفة منح الائتمان المصرفي وتؤدي دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية اذ تحقق اهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، يهدف البحث الى دراسة طبيعة السياسة النقدية وادواتها المستخدمة من قبل البنك المركزي ومدى تأثير السلطة النقدية في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية وادواره الوظيفية، تناول البحث مشكلة رئيسة مفادها: هل ان للسياسة النقدية تأثير في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية المختارة في العراق خلال مدة البحث، وقد استند البحث على فرضية اساسية: ان للسياسة النقدية اثراً في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية ويتضح ذلك من خلال العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم القروض المصرفية خلال مدة البحث، وقد توصل البحث الى العديد من النتائج من اهمها لايزال مستوى القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية ضعيفاً، وذلك نتيجة لوجود محددات داخلية وخارجية عند منحه منها الموائمة بين رغبة المصرف في تحقيق الربح والسيولة لديه والضمان المطلوب اتجاه المقترضين، وكذلك علاقة المصرف بالجمهور وسياسة السلطة النقدية تجاه السياسة الائتمانية للمصارف المانحة للائتمان، اثبتت نتائج التحليل القياسي ان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة يؤثر تأثير عكسي في الطلب على القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصارف الاهلية محل البحث، اذ ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة حجم الطلب على القروض المصرفية والعكس صحيح في حال ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض حجم الطلب على القروض المصرفية المقدمة من قبل المصرف، ومن اهم توصيات البحث هي ضرورة استخدام السلطة النقدية في الدولة ادوات تشجيعية يكون الهدف منها بالدرجة الاساس هو زيادة الثقة بالجهاز المصرفي وجمع المدخرات المحلية والابتعاد عن الاكتناز المنزلي لدى الجمهور الامر الذي يسهم في اعادة الكتلة النقدية الى الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، القروض المصرفية

المقدمة

تعد السياسة النقدية من اهم ادوات السياسات الاقتصادية التي تتم ادارتها من قبل السلطة النقدية لغرض التحكم في عرض النقد والفائدة وحجم الائتمان المصرفي بغية التأثير على النشاط الاقتصادي وبما ينسجم مع اهداف وسياسات الدولة العامة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً وحيوياً في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة كونه يعتبر وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، اذ يتم تحويل الاموال من طرف لديه فائض الى طرف اخر بحاجة الى هذا الفائض، وعليه فأن منح الائتمان المصرفي يعد من الوظائف الرئيسية والهامة التي تقوم بها المصارف الاهلية كونه يمثل الجزء الاكبر من اصول هذه المصارف من ناحية ومن ناحية اخرى يضمن تحقيق الربحية والامان وفق ضوابط وضمانات معينة تضمن في النهاية عودة الاموال الى المصرف.

تعد المصارف الاهلية واحدة من أهم المؤسسات الاقتصادية تأثيرا على النمو الاقتصادي وبالتالي فأن توسع الثورة الصناعية والانتقال من مرحلة الاقتصاد الأولي الى الاقتصاد المتنوع يتطلب نمو سريع للمصارف ومنها المصارف الاهلية .

مشكلة البحث .

تتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيس مفاده : هل ان للسياسة النقدية تأثير في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية المختارة في العراق خلال مدة البحث؟

فرضية البحث .

يستند البحث الى فرضية رئيسة: ان للسياسة النقدية اثراً في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية ويتضح ذلك عن طريق العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم القروض المصرفية الممنوحة خلال مدة البحث.

هدف البحث .

يهدف البحث إلى:

1- دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية.

2- مناقشة ابرز الادوات النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق أهدافها.

3- معرفة مدى تأثير السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية محل البحث.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالاتي:

1- الحدود الزمانية: دراسة المدة الممتدة (2006-2019).

2- الحدود المكانية: دراسة حالة المصارف الاهلية في العراق وهي (مصرف الشرق الاوسط العراقي، مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري).

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة متغيرات البحث محل الدراسة وذلك من خلال الاستعانة بالنماذج القياسي لتفسير جوهر العلاقة بين سعر الفائدة وحجم القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية المختارة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10).

هيكلية البحث .

لغرض تسليط الضوء على مشكلة البحث ومن اجل اثبات الفرضية التي انطلقنا منها ، وبما يحقق الأهداف التي رسمت لهذا البحث ، توجب تقسيم البحث الى ثلاث مباحث . اشتمل المبحث الاول على مفهوم وطبيعة السياسة النقدية وادوات الرقابة على الائتمان المصرفي ، في حين ركز المبحث الثاني للبحث على توضيح مفهوم الائتمان المصرفي واهميته، والعلاقة بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي. أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب القياسي للبحث لبيان مدى تأثير السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية الممنوحة من المصارف الاهلية محل البحث.

المبحث الاول : السياسة النقدية وادوات الرقابة على القروض المصرفية

أولا : مفهوم السياسة النقدية :

يمكن تعريف السياسة النقدية بانها تدخل السلطات النقدية لغرض التأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل تقنية معينة وذلك لغرض تطبيق بعض الأهداف الاقتصادية

منها استقرار مستوى الأسعار ، تحقيق مستوى استخدام عالي ، زيادة النمو الاقتصادي ، الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات ، استقرار أسعار الصرف وتطوير القطاع المصرفي واسواق المال. (الخزرجي،2010، 3)

وكذلك عرفت السياسة النقدية بأنها الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق اهداف اقتصادية معينة ، في حين عرفها (Shaw) بانها اي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد او التأثير في كلفة الحصول عليه . (الدعمي،2010، 25)

ثانيا : - ادوات السياسة النقدية :

أدوات السياسة النقدية هي الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية وتشمل:

1- سعر الخصم أو سعر اعادة الخصم :

هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عملية الاقراض الخاصة بها، وهناك علاقة وثيقة بين سعر الخصم (سعر البنك المركزي) واسعار الفائدة لدى البنك التجاري ، وهذه العلاقة طردية فإذا زاد سعر الخصم زاد سعر الفائدة . (الشمري، 2008: 26-27)

2- علميات السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية كالأذونات والسندات في السواق المالية والنقدية الى المصارف التجارية والافراد والمشروعات بهدف التأثير في كمية عرض النقد اور وسائل الدفع المتاحة وعلى القدرة الاقراضية للمصارف التجارية في محاولة منه للتأثير على النشاط الاقتصادي .(The European Central bank,2004,79)

3- نسبة الاحتياطي القانوني :

وهي وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي للسيطرة على النشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وذلك من خلال التأثير على عرض النقد من خلال التأثير على مضاعف الودائع اذ أن رفع نسبة الاحتياطي يؤدي الى تخفيض كمية الودائع المدعومة بكمية معطاة من الأساس النقدي، ويتبع البنك المركزي هذه السياسة النقدية الانكماشية كعلاج للاتجاهات التضخمية والعكس صحيح (Miller,2008:395).

ثالثا/ الية وفاعلية عمل السياسة النقدية

تكمن الية عمل السياسة النقدية من خلال استخدام السلطة النقدية لمجموعة من الادوات التي ستطيع من خلالها السيطرة على عرض النقد لغرض معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وعليه يمكن توضيح الية عمل السياسة النقدية بالاتي:

1- **السياسة النقدية التوسعية**: يتم استخدام السياسة النقدية التوسعية في حالة الكساد الاقتصادي او الركود الاقتصادي وذلك عندما يعاني اقتصاد الدولة من حالة الانكماش وما يترتب عليه من زيادة معدلات البطالة (نجا واخرون، 2014: 295). اذ تهدف السياسة النقدية التوسعية الى معالجة حالة الانكماش الاقتصادي (التدفق الحقيقي اكبر من التدفق النقدي) من خلال اتخاذ السلطة النقدية عدة اجراءات منها (تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي، تخفيض سعر اعادة الخصم، قيام البنك المركزي بشراء وبيع الاوراق المالية) حيث تسعى من خلالها الى زيادة المعروض النقدي الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يسهل من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي زيادة عرض النقد وانخفاض سعر الفائدة وزيادة حجم الاستثمار والانتاج والدخل والتوظيف (البكري والصافي، 2010: 180).

2- **السياسة النقدية الانكماشية**: تهدف السلطة النقدية من خلال استخدام السياسة النقدية الانكماشية الى معالجة ظاهرة التضخم الذي يعاني منها اقتصاد الدولة وذلك من خلال استخدام عدة تدابير واجراءات منها (رفع سعر اعادة الخصم، رفع نسبة الاحتياطي الالزامي، دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة) لغرض الحد من خلق النقود والتقليل من المعروض النقدي الامر الذي يؤدي الى انخفاض في دخول المؤسسات والافراد وبالتالي انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات الامر الذي يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الاستثمار والدخل والانتاج والتوظيف (القاضي، 2014: 162).

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي واهميته

أولا / مفهوم الائتمان المصرفي :

تنوعت وتعددت مفاهيم الائتمان المصرفي في ذلك الشأن الكثير من المفاهيم فقد عرف الائتمان المصرفي بشكل عام بأنه: عملية رفد الجمهور والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد الطرف المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على توزيع محددة في وقت لاحق . (الموسوي ، 2015: 55)

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه: الثقة التي يمنحها المصرف لشخص معين سواء كان شخص طبيعي او معنوي بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها الطرفين مضافاً عليها مبلغ الفائدة التي يتفق عليها.(عبد المطلب،2007: 144)

ثانيا : اهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي الأكثر جاذبية لنشاط المصارف كونه يضمن تحقيق الربحية ويمكن توضيح اهمية الائتمان المصرفي بالاتي:

1- مصدر للتمويل: يعد الائتمان المصرفي مصدر هام من مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية، وفي مقابل ذلك يعد اداة خطيرة وحساسة يترتب عليها اثار غير مرغوبة فمن ناحية الافراط فيه ينتج عنه ضغوط تضخمية والتقليل منه يؤدي الى وجود انكماش اقتصادي. (الزبيدي،2011: 166).

2- رفع معدلات الانتاج: يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في زيادة معدلات الانتاج وذلك لحاجة المشاريع الزراعية والصناعية القائمة والجديدة منها الى موارد مالية لتوسيع انشطتها، حيث ان زيادة معدلات التمويل يتناسب طردياً مع معدلات النمو وبالتالي تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

3- تنشيط الاستهلاك: يساهم الائتمان المصرفي في زيادة القوة الشرائية الحالية لدى المستهلكين من ذوي الدخول المحدودة لغرض الحصول على السلع والخدمات الامر الذي يؤدي الى زيادة وتحفيز الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج (كنعان، 2012: 179).

4- تسوية المبادلات: يتم ذلك عن طريق ادوات الائتمان المصرفي المتمثلة بالسندات والكمبيالات وغيرها، حيث انها تمثل ديناً بذمة الجهة المصدرة للسند او الكمبيالة.

5- يؤدي الائتمان المصرفي دوراً هاماً في التجارة الدولية وذلك من خلال تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وبالتالي تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي (الدوري، 2012: 16).

ثالثا/ العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من اهم ايرادات المصارف ومرحلة مهمة من مراحل تطور حجم الخدمات المصرفية الامر الذي يتطلب وجود ضمانات ودراسة اوضاع المقترض مقابل الحصول عليه، ان قانون رقم 64 لسنة 1976 قد منح البنك المركزي العراقي صلاحيات تحديد الحدود الدنيا والعليا لسعر الفائدة وبالتالي يمكن القول بأن سعر الفائدة في العراق امتاز بالجمود (سعر فائدة ثابت) وعدم امكانية تحديده من قبل المصارف وانما يتم ذلك بشكل اداري من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي.

جدول (1)

سعر الفائدة و الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف الاهلية (مليون دينار)

السنة	سعر الفائدة	الائتمان المصرفي الممنوح / مصرف الشرق الاوسط	الائتمان المصرفي الممنوح/ مصرف بغداد	الائتمان المصرفي الممنوح / مصرف الخليج
2006	10.02	21815	48516	16443
2007	16.3	18501	58101	29998
2008	16.8	16538	47367	21220
2009	7	63798	79504	36585
2010	6	142631	180800	45873
2011	6	190756	149781	87645

2012	6	198350	147401	214344
2013	6	208867	219169	286574
2014	6	187865	228903	288100
2015	8	149924	237923	411985
2016	7	113713	195006	287550
2017	7	100252	145602	204274
2018	7	94572	161954	171492
2019	7	94050	149602	144623
المتوسط	8.29	114402.28	146402.1	160479

المصدر :

- جمهورية العراق/ البنك المركزي العر اقي/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متعددة.
- جمهورية العراق/ هيئة سوق العراق للأوراق المالية/ النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

يتضح من خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) ان البنك المركزي العراقي استمر في التدخل لتحديد سعر الفائدة معتمداً بذلك على سياسة رفع اسعار الفائدة كوسيلة لجذب الاموال من الجمهور واحتواء جزء من فائض السيولة، ولكن في مقابل ذلك ان رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي يؤدي الى انخفاض مستوى القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصارف بسبب تراجع طلب الاقتراض من قبل الجمهور الامر الذي يؤدي الى وجود مؤشر على الجانب الاقتصادي خلال تلك المدة لأسباب تتعلق بعوامل عديدة لها علاقة بالجهات المانحة للائتمان.

اذ يلاحظ خلال الاعوام (2006-2008) ارتفاع اسعار الفائدة المفروضة من قبل البنك المركزي وانخفاض مقدار القروض المصرفية المقدمة من قبل (مصرف الشرق الاوسط العراقي، مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري)، وعلى عكس ذلك يلاحظ خلال الاعوام (2009-2019) وجود انخفاض في اسعار الفائدة مقارنة بالأعوام السابقة مقابل ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الممنوع من المصارف والسبب في ذلك يعود الى قيام البنك المركزي بتحرير سعر الفائدة على الودائع والقروض والاوراق المالية وفقاً لمعطيات السوق أي التوجه نحو اقتصاد السوق الامر الذي يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان المصرفي الممنوح هي علاقة عكسية.

شكل (1)

سعر الفائدة و الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف الاهلية

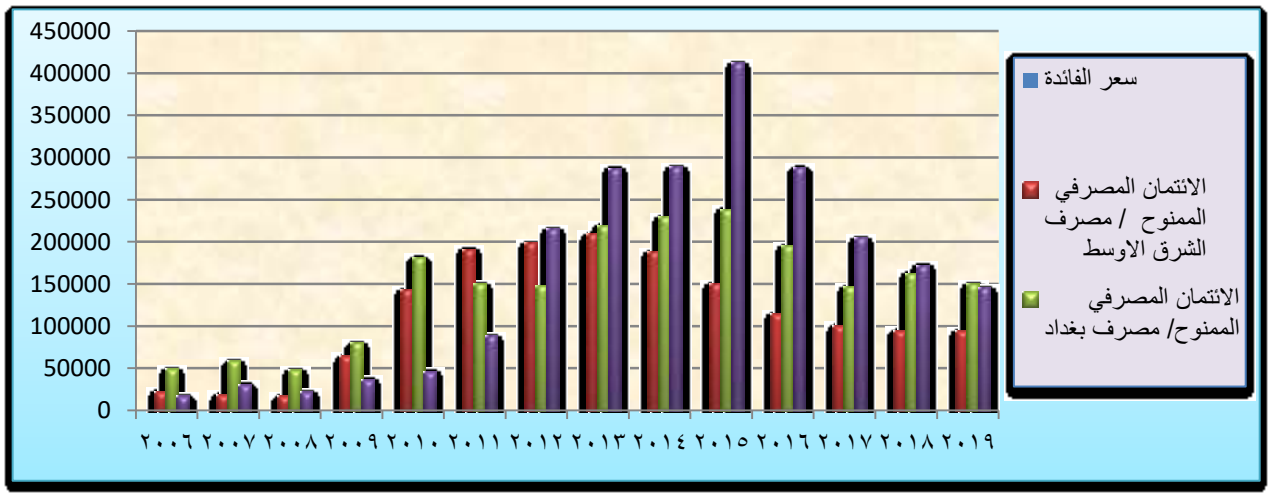

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

المبحث الثالث

(الجانب القياسي للبحث)

اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية في العراق للمدة 2006-2019)

اولاً/ توصيف الانموذج القياسي

ان تقدير العلاقة بين متغيرات البحث كافة يعد من الاساليب الكمية الهامة التي يعتمد عليها اسلوب التحليل القياسي وذلك لما يتميز به هذا الاسلوب من الدقة والبساطة والقدرة على تفسير النتائج، ويبقى معيار او منطق النظرية الاقتصادية هو الاساس للدراسات القياسية بمختلف انواعها وذلك لبرهنة ومعرفة مدى مطابقة نتائج التحليل القياسي للمتغيرات محل الدراسة مع جوهر ومنطق النظرية الاقتصادية، وعليه فأن اسلوب التحليل القياسي هو وسيلة لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية.

اعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية متكونة من (14) مشاهدة للمدة (2006-2019) ، فضلاً عن ذلك تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير الاحصائية السنوية والنشرات الاحصائية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي وهيئة سوق العراق للأوراق المالية والتي تتمثل بسعر الفائدة كمتغير مستقل وحجم القروض المصرفية المقدمة من المصارف الاهلية محل البحث كمتغير تابع .

جدول (2)

متغيرات الانموذج القياسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
القروض المصرفية	Bank Loans	BL	تابع
سعر الفائدة	Interest Rate	IR	مستقل

المصدر: من اعداد الباحث.

ثانياً/ اختبار استقرارية السلسلة الزمنية

يعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاختبارات وشرطاً ضرورياً لاختيار الانموذج القياسي، وعليه سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller) واختبار فليبس بيرون (P-P) لهذا الغرض باستخدام برنامج (Eviews-10) بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3)

نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) لمتغيرات البحث محل الدراسة

Level		IR	Y1	Y2	Y3
With Constant	t-Statistic	1.702	3.537**	1.715	1.322
	Prob.	0.407	0.026	0.401	0.585
With Constant & Trend	t-Statistic	2.042	==	1.125	0.614
	Prob.	0.526	==	0.882	0.957
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.878	==	0.049	0.398
	Prob.	0.316	==	0.647	0.520
At First Difference		**IR**	**Y1**	**Y2**	**Y3**
With Constant	t-Statistic	3.751**	==	3.099	2.549
	Prob.	0.018	==	0.053	0.128
With Constant & Trend	t-Statistic	==	==	4.290**	2.759
	Prob.	==	==	0.030	0.235
Without Constant & Trend	t-Statistic	==	==	==	2.647**
	Prob.	==	==	==	0.012

المصدر : مخرجات برنامج (Eviews-10).

حيث ان:

***: معنوي عند مستوى 10%.

**: معنوي عند مستوى 5%.

Y1 : مصرف الشرق الاوسط العراقي

Y2: مصرف بغداد

*: معنوي عند مستوى 1%. Y3: مصرف الخليج التجاري

جدول (4)

نتائج اختبار فليبس- بيرون (P-P) لمتغيرات البحث محل الدراسة

Level		IR	Y1	Y2	Y3
With Constant	t-Statistic	1.454	1.569	1.692	1.380
	Prob.	0.523	0.468	0.411	0.558
With Constant & Trend	t-Statistic	2.195	0.895	0.812	0.803
	Prob.	0.452	0.924	0.935	0.936
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.801	0.473	0.020	0.554
	Prob.	0.349	0.490	0.657	0.457
At First Difference		IR	Y1	Y2	Y3
With Constant	t-Statistic	3.751**	1.569	3.075***	2.541
	Prob.	0.018	0.468	0.056	0.130
With Constant & Trend	t-Statistic	== ==	1.889	== ==	2.744
	Prob.	== ==	0.598	== ==	0.240
Without Constant & Trend	t-Statistic	== ==	1.327***	== ==	2.638**
	Prob.	== ==	0.160	== ==	0.013

المصدر : مخرجات برنامج (Eviews-10).

حيث ان:

***: معنوي عند مستوى 10%. Y1 : مصرف الشرق الاوسط العراقي

**: معنوي عند مستوى 5%. Y2: مصرف بغداد

*: معنوي عند مستوى 1%. Y3: مصرف الخليج التجاري

ثالثا/ تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي:

تم تقدير الانموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (**OLS**) من خلال اسلوب الانحدار الخطي كونها افضل طريقة للحصول على نتائج دقيقة في تقدير العلاقة بين سعر الفائدة كمتغير مستقل وحجم القروض المصرفية المقدمة من المصارف الاهلية محل البحث كمتغير تابع، وبعد تحليل بيانات الجدول (1) ظهرت النتائج متوافقة مع جوهر ومنطق النظرية الاقتصادية وكانت بالشكل الاتي:

أ- معادلة مصرف الشرق الاوسط

جدول (5)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج مصرف الشرق الاوسط

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 5.721	45.134	0.78	45.09	0.00
B = -0.09	6.715			
LNY1 = 5.721 –0.09 LN IR				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية جيدة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.78) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 78% من التغيرات التي حدثت في حجم القروض المصرفية تعود إلى تأثير العامل المستقل هو سعر الفائدة وتبقى نسبة 22% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة 6.715 أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف وسعر الفائدة اي ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف والعكس صحيح.

ب- معادلة مصرف بغداد

جدول (6)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج مصرف بغداد

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 250671.4	7.542	0.49	11.623	0.00
B = -12571.2	3.409			
LNY2 = 250671.4– 12571.2 IR				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية جيدة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.49) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 49% من التغيرات التي حدثت في حجم القروض المصرفية تعود إلى تأثير العامل المستقل هو سعر الفائدة وتبقى نسبة 51% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة 3.409 أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف وسعر الفائدة اي ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف والعكس صحيح.

ج- معادلة مصرف الخليج التجاري

جدول (7)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج مصرف الخليج التجاري

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 297695.1	3.774	0.22	3.57	0.083
B = -16543.45	1.890			
LNY3 =297695.1 –16543.45 IR				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية جيدة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.22) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 22% من التغيرات التي حدثت في حجم القروض المصرفية تعود إلى تأثير العامل المستقل هو سعر الفائدة وتبقى نسبة 78% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة 1.890 أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج وبشكل عام أن النموذج غير معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف وسعر الفائدة اي ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة حجم القروض المصرفية المقدمة من المصرف والعكس صحيح.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا/ الاستنتاجات

لقد توصل البحث الى جملة نتائج من اهمها مايلي:

1- لايزال مستوى القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية ضعيفاً، وذلك نتيجة لوجود محددات داخلية وخارجية عند منحه منها الموائمة بين رغبة المصرف في تحقيق الربح والسيولة لديه والضمان المطلوب اتجاه المقترضين، وكذلك علاقة المصرف بالجمهور وسياسة السلطة النقدية

تجاه السياسة الائتمانية للمصارف المانحة للائتمان.

2- تعد السياسة النقدية من اهم مكونات السياسة الاقتصادية في الدولة، اذ انها تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف منها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التشغيل الكامل والتأثير على معدلات سعر الفائدة وتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي.

3- اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم القروض المصرفية، اي ان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة يؤثر تأثير عكسي على الطلب على القروض المصرفية المقدمة من قبل المصارف الاهلية محل البحث، اذ ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة حجم الطلب على القروض المصرفية المقدمة من قبل المصرف والعكس صحيح في حال ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض حجم الطلب على القروض المصرفية.

4- اثبتت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فليبس- بيرون (P-P) خلو المتغيرات الاقتصادية كافة من جذر الوحدة، بمعنى انها كانت مستقرة وساكنة عند الفرق الاول (1—1) عند مستوى معنوية (1%،5%).

ثانياً/ التوصيات

بناءاً على النتائج التي توصل اليها البحث يمكن التوصية بالاتي:

1- ضرورة استخدام السلطة النقدية في الدولة ادوات تشجيعية يكون الهدف منها بالدرجة الاساس هو زيادة الثقة بالجهاز المصرفي وجمع المدخرات المحلية والابتعاد عن الاكتناز المنزلي لدى الجمهور الامر الذي يسهم في اعادة الكتلة النقدية الى الجهاز المصرفي.

2- ضرورة تخفيض سعر الفائدة على حجم القروض المصرفية المقدمة، الامر الذي يشجع المصارف الاهلية في الدولة على التوسع في منح القروض المصرفية للجمهور والابتعاد قدر الامكان عن المحددات الداخلية والخارجية لجعل هذا القطاع قائداً للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3- ضرورة قيام السلطة النقدية في الدولة بأعداد دراسة تفضيلية لسعر الفائدة بحيث تكون حسب الفئات وحجم القرض الممنوح والغرض منه.

4- المساهمة في تفعيل عمل المصارف الاهلية ورفع القيود عنها لغرض توظيف الاموال الفائض لديها من خلال تقديم القروض والمساهمة في تطور القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة.

المصادر

1- البكري، انس، الصافي، وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

2- الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010

3- الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010.

4- الدوري، سرى علي حسون، دور الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي، قسم الدراسات المالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،2012.

5- الزبيدي، حمزة محمود، ادارة المصارف، ادار الوراق للنشر والتوزيع، طبعة معدلة، 2011.

6- الشمري، باسم خميس عبيد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2008.

7- القاضي، حسن محمد، الادارة المالية العامة، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2014.

8- الموسوي، سعدي احمد حميد، البعد الفلسفي وانعكاساته في الاستثمار المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 7، العدد 2015,2.

9- انجا، علي عبد الوهاب، غزلان، محمد عزت محمد، عبده، عبير شعبان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

10- جمهورية العراق/ البنك المركزي العر اقي/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متعددة.

11- جمهورية العراق/ هيئة سوق العراق للأوراق المالية/ النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.
12- عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
13- كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 2012.
14- Miller, Roger Leroy, Economics Today, 14th ed, Pearson Addison Wesley, New Yor,2008.
15- The European Central bank, monetary Policy (2004), This Publication was Produced under the Responsibility of the Executive Board of (E C B) Germany.